الإدراك الإستراتيجي الأمريكي لأمن الخليج بعد الحرب الباردة

د. سليم كاطع علي*
باحث وأكاديمي من العراق

* رئيس قسم دراسة الأزمات ـ مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

المقدمة

أضحى صانع القرار السياسي الخارجي في أية دولة يتعامل ويتفاعل سلباً وإيجاباً مع بيئة مركبة ركيزتها الأولى البيئة الداخلية للدولة بحقائقها ومتغيراتها الموضوعية والإجتماعية والتنظيمية والنفسية والتأثيرات السلبية والإيجابية الناجمة عنها. أما الثانية فهي البيئة الخارجية للدولة ببعديها الإقليمي والعالمي والإفرازات الناجمة عنها، لذا فان حركة الدولة في حقيقتها حركة صناع القرار في هذه البيئة.

وفي ضوء ذلك، فإن نقطة البداية في تفسير أي سلوك إستراتيجي محدد يتمثل في تحديد الدافع (الحافز) الذي يحرك العملية السلوكية أو عملية إتخاذ القرار، فالحافز يشكل أمام صناع القرار أما مشكلة يجب حلها أو فرصة ينبغي إغتنامها.

وفي هذا الإطار فقد عُدّت منطقة الخليج من أكثر المناطق التي حظيت بقدر كبير من الإهتمام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لطبيعة وحجم المصالح الغربية والأمريكية فيها خصوصاً، ولسيادة فكرة أن ديمومة وإستمرارية الدول الصناعية المتقدمة يأتي من خلال كون هذه المصالح بعيدة عن أي مصدر للتهديد أو للسيطرة عليها.

إذ أثبتت أحداث نهاية القرن العشرين الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج، وذلك بسبب المكانة العالية التي تتمتع بها هذه المنطقة على المستويين الإقليمي والدولي سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز أم لإمتلاكها لأهم موارد الطاقة من

الغاز والنفط في العصر الحديث، مما جعل منها محوراً مهماً من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

وعليه فان المتتبع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج يمكن أن يلاحظ أن هذه المنطقة تدخل في صلب المصالح الأمريكية، لذلك صاغت الولايات المتحدة سياساتها وإستراتيجياتها حيال المنطقة بشكل واضح في بداية التسعينيات من القرن الماضي، إذ تُعدُّ هذه المرحلة من أهم المراحل التي دخلت فيها السياسة الأمريكية مداخلَ عديدةً من أجل تأمين المركزية الأمريكية في المنطقة.

وفي ضوء ما تقدم، فإن الدراسة تنطلق من فرضية مفادها: إن الأهمية الإستراتيجية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج ولا سيّما في المجال الإقتصادي بإحتوائها على موارد الطاقة المهمة لديمومة الإقتصاد العالمي، أدت إلى أن تحتل مكانة مهمة في الإدراك الإستراتيجي الأمني للولايات المتحدة وتتزايد تلك الأهمية مع تزايد الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية.

المبحث الأول:
الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج

تتمتع منطقة الخليج بأهمية خاصة مقارنة بأقاليم العالم الأخرى، وتنبع هذه الأهمية من ناحيتين: الأولى تتمثل بأهمية الموقع الجغرافي المتميز، إذ إنها تمثل منطقة إلتقاء طرق المواصلات بين القارات الثلاث، ونقطة إلتقاء طرق التجارة المختلفة، والثانية تتمثل في كونها مصدراً للمواد الأولية ولا سيّما النفط، إذ تمتلك أكثر من ثلثي الإحتياطي العالمي من النفط، أي السلعة الإستراتيجية التي يتوقف عليها النمو الإقتصادي العالمي. ويمكن تلمس أهمية الخليج من خلال مميزاته الجغرافية والاقتصادية.

فالموقع الجغرافي للخليج جعل المنطقة محوراً مهماً من محاور الصراع الاستراتيجي بين القوى الكبرى الساعية إلى الهيمنة والنفوذ، إذ إن المنطقة تقع في قلب العالم القديم الذي كان يسيطر على طرق المواصلات البرية والبحرية، وكونها من أهم المنافذ المائية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط.

فالخليج بحر شبه مغلق، ويُعدُّ ذراعاً بحرياً للمحيط الهندي، ويمتدُّ من مصب شط العرب في العراق شمالاً حتى مضيق هرمز وخليج عُمان جنوباً، يحدّه من الشرق الساحل الإيراني ومن الغرب شبه الجزيرة العربية، أي المنطقة الواقعة ما بين خط

طول (48 و57) شرقاً، ودائرتي عرض (24 و30) شمالاً، وبذلك يُعدُّ قريباً من الدائرة المدارية، لذا إتصف مناخه بالصفات المدارية الجافة[1]. أما مساحة الخليج فتبلغ نحو (239) ألف كم2، وحجم مياهه (8500) كم^3، ويمتد ساحله العربي لمسافة (1500) كم، أما ساحله الإيراني فيمتد لمسافة (1060) كم.

ويمتاز الخليج بكثرة الجزر التي تقع بالقرب من سواحله وهي تتفاوت في مساحتها وأهميتها الاقتصادية والإستراتيجية، والتي يزيد عددها على (130) جزيرة، وهي حواجز طبيعية تتحكم بالسيطرة على الممرات الملاحية لناقلات النفط والقطع الحربية، ومن ثم فهي تشكل صمام الأمان لتدفق الصادرات النفطية إلى الأسواق العالمية[2].

ومما يزيد من أهمية الخليج وجود مضيق هرمز الذي يفصل ما بين مياه الخليج من جهة ومياه خليج عُمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، إذ تطلُّ عليه من الشمال إيران ومن الجنوب سلطنة عُمان التي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه لأن ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية[3].

ويتمتع هذا المضيق بأهمية اقتصادية كبيرة ذات علاقة بمصالح كثير من دول العالم، وذلك لكونه معبراً حيوياً للسفن المحملة بالبضائع ومختلف مصادر الطاقة، ويأتي النفط في مقدمة تلك المصادر، إذ يُعدُّ البوابة التي يمر عبرها (60%) من واردات أوربا الغربية، و(76%) من واردات اليابان النفطية، و(30%) من واردات الولايات المتحد الأمريكية، وتمرُّ من خلاله أكثر من (100) سفينة يومياً[4].

ونظراً لتلك الأهمية يشير انتوني كوردسمان من مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية إلى أن: «مضيق هرمز يُعدُّ نقطة حيوية في إمداد الطاقة العالمية، إذ تمرُّ خلاله (40%) من مجمل تجارة النفط العالمية، وان هذا المضيق يدفع بالنفط إلى الشرق لأسواق الصين واليابان والهند، وغرباً عبر قناة السويس، ولهذا لا يمكن أن نجعل هذا المضيق عرضة لخطر الإغلاق، فلا يوجد بديل إلى الآن عنه لنقل نفط الخليج»[5].

وبذلك أصبح لهذا المضيق أهمية خاصة لدى كل دول العالم، إذ إن مصالح العديد من دول العالم على اختلاف أحجامها ونظمها السياسية ومواقعها الجغرافية ومستويات التطور الاقتصادي لديها، دَفَعَتْ بهذه الدول إلى تسميته بالمضيق الإستراتيجي أو صمام الأمان العالمي[6].

أمَّا فيما يتعلق بالأهمية الاقتصادية التي تحتلها منطقة الخليج، فقد أدّت التطوراتُ

(1) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الثانية، بغداد، دار الرشيد للنشر، 1986، ص 21.

(2) محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، الطبعة الأولى، بيروت، دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع، 2009، ص 159.

(3) نوار جليل هاشم، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص 80. وينظر: ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، الطبعة الأولى، بيروت، العربي للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 148 . 149.

(4) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 144، تموز 1993، ص 31. وينظر: مصطفى إبراهيم الشمري، مصدر سبق ذكره، ص 14.

(5) بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012، ص 189.

(6) نوار جليل هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ص 81 .82.

التي شهدها القرن الحادي والعشرون وبكل جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والتقنية وضعت منطقة الخليج في قمة الاهتمامات الإستراتيجية العالمية، وأصبحت بفضل ما تملكه من ثروات طبيعية ومصادر طاقة كبيرة ولا سيّما النفط كونها محوراً للتنافس الدولي، ومسرحاً لتصارع القوى العالمية على مناطق النفوذ ومصادر الطاقة.

إن منطقة الخليج تُعدُّ أَهمَّ بيئة إقليمية اقتصادية، ليست لتوسطها قلبَ العالم من الناحية الجغرافية كممر مائي وجوي عالمي حيوي واستراتيجي لمواصلات العالم واقتصادياته فحسب، وإنما لكونها تمتلك نحو ثلثي إحتياطيات النفط في العالم، علاوةً على ثلث إجماليّ الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، فضلا عن الخصائص الجيولوجية لحقوله وسهولة الوصول إلى المياه العميقة[7].

إذ تحتوي منطقة الخليج نسبةَ عالية من الاحتياطي النفطي المؤكد تقُدر بأكثر من (60%) من احتياطي النفط العالمي الثابت فيها، مقارنةً بنحو (7%) في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو (14%) فقط في جمهوريات الاتحاد السوفيتي وفقاً لبعض التقديرات[8]. مما يعني أن دول الخليج ستكون المصدر الأساس في تأمين الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط.

وللمقارنة بين حجم الموارد وتكلفة إنتاجها في منطقة الخليج ومنطقة بحر قزوين على سبيل المثال، نجد التفوق في كمية الإحتياطيات من الطاقة فيما يخصُّ منطقة الخليج إذ إنها تضمُّ (740) مليار برميل، تشكّل ثلثي الإحتياطيات العالمية من النفط، أي ما نسبته (65%) من احتياطيات النفط الخام المثبتة في العالم[9]. في حين تقدر الاحتياطيات النفطية في بحر قزوين بين (15- 31) مليار برميل، وتقدر تكلفة إنتاج البرميل الواحد فيها بين (5 ـ 6) دولاراً، ومن المحتمل أن تؤدي تكاليف النقل بالأنابيب ورسوم العبور إلى إضافة (3 ـ 5) دولاراً للبرميل الواحد[10]. وهي بهذا تعادل تكاليف إنتاج برميل واحد في منطقة بحر قزوين أربعة أضعاف تكاليف الإنتاج في منطقة الخليج.

بعبارة أخرى أن دول الخليج تتمتع بإحتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة، سهلة الإكتشاف، ومنخفضة التكاليف مقارنة بأية منطقة أخرى في العالم. وتُعدُّ السعودية أكبرَ منتج ومُصدّر للنفط في العالم، إذ تحتل المركز الأول من الإحتياطيات، والذي يبلغ (264،2) مليار برميل، وهو ما يشكل نحو(25%) من إحتياطي النفط العالمي[11].

(7) مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 63.

(8) فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج بعد عام 2003، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012، ص 63.

(9) إبراهيم إسماعيل، سياسات منتجي الطاقة في الخليج العربي: إدارة المنافسة في السوق والأخطار والفرص، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص 219.

(10) ايمي مايرز جافي، الأسعار مقابل حصص السوق لدول الخليج المنتجة للنفط: هل ترجح احتياطيات نفط بحر قزوين كفة الموازنة ؟، في: مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, 2001، ص 205.

(11) برادلي أ.تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004، ص32.

أما إيران فتمتلك إحتياطياً يقدّر بنحو (98،7) مليار برميل، فدولة الإمارات العربية المتحدة بإحتياطي يبلغ (97،8) مليار برميل، فالكويت بإحتياطي يبلغ (96،5) مليار برميل[12].

أمّا العراق فيحتل المرتبة الثانية من حيث الإحتياطي النفطي المؤكد، إذ تشير المعلومات الصادرة من وزارة النفط العراقية لعام 2011 إلى أن الاحتياطي النفطي العراقي وصل إلى (143) مليار برميل، وهو ما يجعله الدولة الثانية بعد المملكة العربية السعودية من حيث الاحتياطي، وبنسبة (21%) من الاحتياطي العالمي[13].

وطبقاً لإحصائيات وزارة الطاقة الأمريكية، فإنه من المرجّح أن يصل الإحتياطي النفطي العراقي إلى (400) مليار برميل مع إستمرار العمليات الإستكشافية، وهو ما يعني تجاوزه الإحتياطي النفطي السعودي، مما يجعل العراق الدولة الأولى في العالم التي تمتلك إحتياطياً نفطياً ضخماً ومتجدداً يمثل(30%) من الإحتياطي العالمي[14].

فضلاً عن أن النفط العراقي يُعدُّ ذات نوعية عالية، وبكلفة إستخراج متدنية تصل ما بين(1-1،5) دولار، قياساً بحقول العالم الأخرى، وللمقارنة فان كلفة إستخراج النفط الماليزي والعماني تصل إلى (5) دولارات للبرميل الواحد، والروسي والمكسيكي (6 ـ 8) دولارات، أما بحر الشمال فيصل ما بين (12 ـ 16) دولاراً للبرميل، وفي تكساس ومناطق أخرى من الولايات المتحدة وكندا فتصل كلفة إستخراج برميل النفط الواحد إلى (20) دولاراً[15].

ولا شك فإن حقول النفط في الخليج تمتاز عن جميع الحقول النفطية في العالم بميزات متعددة منها[16]:

1 - غزارة إنتاج البئر الواحدة في الخليج عما عليه في مناطق أخرى في العالم.

2 - قربها من مناطق الاستهلاك في أوربا الغربية واليابان، إذ تقع بالقرب من المنافذ البحرية التي تسهل عملية نقله وخزنه.

3 - يُقدر عمر تدفقه الزمني لأكثر من مئة عام، مقارنة بالدول الأخرى، إذ يُعدُّ العراق والكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية هي الأطول ديمومة لإنتاج النفط الخام في العالم[17].

4 - سهولة العثور على الآبار النفطية إذ إنها موجودة في مناطق قريبة من الأرض

(12) انظر: التقرير الإستراتيجي العربي 20052004، على الموقع: http//www.ahram.org.eg/asps/arb76.htm/1/ahram/2001

(13) عبد علي كاظم المعموري، مالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011، ص 234.

(14) انظر: أمن الطاقة والحرب على العراق، على الموقع: http//www/ albasrah.net/ar.articles2006/0806 / sarm

(15) المصدر نفسه. وينظر: عبد علي كاظم المعموري، مالك دحام الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 238.

(16) جوزيف مونتهات، مجلس التعاون لدول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية المصالح الأمنية المشتركة وغير المشتركة، في: مجموعة باحثين، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الإستراتيجية, 1998، ص98.

(17) محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، مصدر سبق ذكره، ص 162.

مما يؤدي إلى انخفاض كلفة استخراجه، فهي لا تتجاوز العشرين سنتاً للبرميل الواحد[18].

(18) منير الحمش، دور النفط في الأمن القومي العربي، في: مجموعة باحثين، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2003، ص 209.

ولا شك فإن تزايد الإهتمام العالمي بنفط الخليج لا يعود إلى توافره بإحتياطيات ضخمة فحسب، وإنما يعود كذلك إلى فشل المحاولات العديدة التي جرت ولا زالت جارية من الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير طاقة بديلة للنفط كالطاقة الشمسية والطاقة النووية، وذلك لعدة أسباب في مقدمتها إرتفاع سعر تكلفة هذه البدائل، وعدم جاهزيتها لتغطية كل الاستعمالات التي يوفرها النفط، لا سيّما إن الإنتاج النفطي العالمي قد وصل إلى ذروته وبدأ بالإنحسار، فضلاً عن الآثار السلبية التي يمكن أن تولّدها الطاقة النووية في حال حدوث أي خلل في المفاعلات النووية المولدة للطاقة.

وهكذا فإن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج قد جعلتها أحد محاور التنافس بين قوى النظام الدولي، بل دفعت بالدول الكبرى للتوجه نحو الإستحواذ على الإحتياطيات البترولية الهائلة التي تزخر بها المنطقة، وهو الأمر الذي ترجمته تلك القوى من خلال سياساتها المختلفة الرامية إلى فرض هيمنتها ونفوذها على المنطقة لإدامة مستوى التطور والنمو الاقتصادي لديها.

المبحث الثاني:
السلوك الإستراتيجي الأمريكي تُجاه أمن منطقة الخليج

إن التوجّه الأمريكي تُجاه بترول الشرق الأوسط لم يكتسب أهمية إستراتيجية إلا بعد الحرب العالمية الثانية بفعل عاملين رئيسين، أحدهما تزايد أهمية نفط الخليج ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على أمن وإستقرار المنطقة وضمان إستمرار تدفق النفط إلى الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى، وثانيهما يتمثل في تصاعد حدة الحرب الباردة ومخاوف الولايات المتحدة من سعي الإتحاد السوفيتي للوصول إلى منطقة الخليج.

ونظراً لتلك الأهمية فقد أصبح من الأهداف الرئيسة للولايات المتحدة الأمريكية هو ضمان المحافظة على تدفق نفط الخليج بشكل آمن وبأسعار معقولة، ومنع أي قوة محلية أو إقليمية أو دولية من التعرض لهذه المصالح.

وفي هذا السياق، فإن الإهتمام الأمريكي المباشر بمنطقة الخليج لم يتبلور بصورة واضحة إلا في عام 1971، عندما إنسحبت بريطانيا بشكل كامل من المنطقة،

فأخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية تحقيق الأمن والإستقرار في هذه المنطقة. إذ لجأت الولايات المتحدة في بداية السبعينيات من القرن العشرين إلى إتباع سياسة الإعتماد على القوى الإقليمية للحفاظ على أمن وإستقرار المنطقة، وبلورت ما عُرف بمبدأ نيكسون الذي يقوم على إستراتيجية «العمودين المتساندين» المتمثلة في الإعتماد على كل من إيران والسعودية لضمان تلك الأهداف[19].

(19) أشرف محمد كشك، أمن الخليج في السياسة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 164، أبريل 2006، ص 170.

إلا إن تلك السياسة ما لبثت أن تبدلت عندما أدركت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الإستخدام السياسي للنفط في حرب تشرين الاول 1973 أهمية مصادر الطاقة وضرورة تأمين وصولها إلى الأسواق الغربية عموماً والأمريكية بصورة خاصة، وعدّ مناطق النفط الموجودة في الخليج «مصلحة حيوية» للولايات المتحدة. وقد شكل مبدأ كارتر في عام 1980 التنفيذ الفعلي لتلك السياسة، إذ جاء فيه: «إن أي محاولة من جانب أي قوة للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج تعدّ في نظر الولايات المتحدة هجوماً على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتمُّ ردعه بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة»[20]. وهو ما ترتّب فيما بعدُ إنشاءُ (قوة الإنتشار السريع) لكي تكون جاهزة لنقلها إلى منطقة الخليج في حالة الطوارئ، وقد أُطلق على هذه القوة قيادة المنطقة المركزية لإستخدامها لتأمين منابع النفط في الخليج عند الضرورة.

(20) مهدي خضر نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الأمريكية . الإيرانية بعد احتلال العراق 2003، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012، ص 53..

وتجدر الإشارة إلى أن إعلان مبدأ كارتر قد ترتب عليه تحول جذري في السياسة الأمريكية تجاه منابع النفط في الخليج تمثّل في إخراج منطقة الخليج من دائرة الصراع الدولي إلى دائرة الأمن القومي الأمريكي، والإستغناء عن فكرة الإعتماد على القوى الإقليمية للدفاع عن أمن الخليج والتوجه نحو تعزيز الوجود العسكري المباشر في المنطقة.

فضلاً عن أن الهدف الرئيس من إنشاء مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 كمنظومة فرعية عن المنظومة العربية والإقليمية هو أمني بالدرجة الأساس، أي الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، والمحافظة على الأنظمة السياسية السائدة فيها، وهو ما يتطابق بالضرورة مع الرؤية الأمريكية الخاصة بالأمن في الخليج التي تتمثل بوجود منظومة أمنية تشمل القوى العربية والإقليمية في مواجهة الاتحاد السوفيتي أنذاك، مما يستوجب وجوداً عسكرياً دائماً للقوات الأمريكية يتجاوز الوجود البحري والجوي إلى وجود على الأرض، مما يستدعي ذلك عقد اتفاقيات مع بعض دول المنطقة لترتيب شبكة الأمن الخليجية[21].

(21) فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص ص 257. 258.

ولا شكَّ فإن مفهوم الأمن حسب التصور الأمريكي لا علاقة له بتحقيق أمن واستقرار شعوب المنطقة، بقدر ما يُقصد منه الاحتفاظ بموازين القوى التي تضمنُ تدفّقَ النفط إلى الغرب والحفاظ على بقية مصالحه، كأسواق السلاح وتدفق أموال النفط إلى الأسواق الغربية، والتأكد من عدم قيام نظام إقليمي عربي فاعل، وحماية أمن إسرائيل، وكذلك حماية حكومات المنطقة المتحالفة مع الغرب[22].

(22) يوسف خليفة اليوسف، دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (383)، كانون الثاني 2011، ص 19.

وقد أدَّت التغيرات التي شهدها النظام الدولي بعد إنتهاء حقبة الحرب الباردة وما ترتب عليها من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون الدولية، وغياب القطب المنافس لها، إلى التسريع بالسياسة الأمريكية الرامية إلى فرض هيمنتها على المنطقة.

وقد كشف الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في خطابه عن حالة الإتحاد أمام الكونغرس الأمريكي بتاريخ 1990/1/21 عن السعي الأمريكي لإحتلال منابع النفط بقوله: «إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين، ولا بدَّ أن يكون القرن الجديد أمريكياً بمقدار ما كان القرن الذي سبقه، وهو القرن العشرون أن يكون قرناً أمريكياً، وهذا بالطبع ليس ممكناً إلا بالسيطرة الكاملة على النفط وإحتياطياته، وفائض البترودولار»[23].

(23) نقلاً عن: سمير صارم، النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية، على موقع الإنترنت: "http://www.qwu.org/book.05/study05/322/dam/book05_sd007.htm"

كما أشارت وثيقة صادرة عن الحكومة الأمريكية في آب 1991 بعنوان: (إستراتيجية الأمن القومي للعصر الجديد NSS-91) إلى أن هذا النظام الجديد يمثل الطموح الذي يهدف إلى بناء نظام عالمي جديد وفقاً لقيمنا ومفاهيمنا نحن، إذ تحيط بنا الأنماط والحقائق القديمة التي تؤدي إلى انهيارنا، يقدم الخليج مرحلة تاريخية في هذا النظام الناشئ[24].

(24) نقلاً عن: مصطفى إبراهيم الشمري، عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، مصدر سبق ذكره، ص 165.

وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق تلك الأهداف، إذ أدَّت حرب عام 1991 أثر دخول القوات العراقية إلى الكويت إلى أن تصبح منطقة الخليج محاطة بحزام عسكري أمريكي، مما ترتب عليه خروجها من معادلة الأمن الهشة لتدخل ضمن مظلة الأمن الأمريكي، والتي تعتمد على وجود عسكري أمريكي مباشر بدون وسطاء كما كان في السابق[25].

(25) أشرف محمد كشك، مصدر سبق ذكره، ص ص 170 . 171.

بل ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعدَ من ذلك حين عملت على تعزيز توجهها النفطي ببُعد تسليحي في منطقة الخليج، مما ترتب عليه تبعية دول الخليج للولايات المتحدة، فضلاً عن ربط إقتصاديات منطقة الخليج بشبكة من الروابط

الإقتصادية مع الدول الغربية، وتعزيز الإستثمارات التي تقوم بها دول الخليج في البنوك والعقارات والصناعات الغربية، مما يعني ضمنياً التحكم بالثروات الهائلة القادمة من دول الخليج إلى الغرب وخضوعها لسياساته الإقتصادية.

وتُعدُّ أحداث 11 أيلول 2001 نقطة فاصلة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي تُجاه منطقة الخليج، إذ تحوّلت المنطقةُ من منطقة تُصدّرُ النفط إلى منطقة تصدّر الإرهاب وتدعمه إنطلاقاً من أن منفذي هجمات أيلول هم ممن يحملون الجنسيات الخليجية، فضلاً عن أن التمويل المقدّم لهم يأتي أغلبه من مصادر أهلية وخيرية من دول المنطقة حسب الرؤية الأمريكية.

ونتيجة لذلك فقد أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الإبن في عام 2002 مبدأه الذي عُرف بـ (مبدأ بوش) الذي إعتمدت عليه إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي فيما بعد، ومضمونه إستخدام السلطة والقوة الأمريكية لحماية مصالحها، والحفاظ على هيمنتها ونشر المبادئ الأمريكية[26].

(26) برادلي أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، مصدر سبق ذكره، ص ص 32 . 33.

وبذلك فقد عبَّر مبدأ بوش عن التوجه الجديد في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول والمتمثل بالإستخدام المباشر للقوة العسكرية، وتوجيه الضربات الإستباقية ضد الدول أو الجماعات التي تشكل تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية الأمريكية أينما وجدت.

وقد ترجمت الولايات المتحدة ذلك المبدأ من خلال الوجود العسكري المباشر والمكثف في منطقة الخليج للدفاع عن مصالحها وحلفائها، عبر إبرام معاهدات أمنية دفاعية بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي الست، وهي معاهدات تنص على وجود عسكري أمريكي دائم، وعلى منح الولايات المتحدة قواعد عسكرية في عدة دول خليجية[27].

(27) مجموعة باحثين، الخليج في سياق استراتيجي متغير، تحرير: محمد بدري عيد، جمال عبد الله، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014، ص 235.

وبناءاً على ما تقدّم، فإن إحتلال العراق من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003 لم يكن بعيداً عن السعي الأمريكي للسيطرة على مصادر الطاقة، وتأمين وصول النفط للدول الغربية المستهلكة، إذ يشكل عصب الحياة في صناعات هذه الدول. فالعقلية السياسية الأمريكية تجمع دائماً بين مسألة تأمين مصادر الطاقة وبين قضية الأمن القومي الأمريكي.

المبحث الثالث:
مستقبل السياسة الأمريكية تُجاه أمن منطقة الخليج

إن التطورات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دفعت بالقوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية إلى إتباع سياسة تتواءم و التطورات الدولية الجديدة، من خلال إعطاء الأولوية للوسائل الإقتصادية على غيرها من الوسائل الأخرى في سلم أولويات سياستها الخارجية، وهو ما مَثَّلَ توجّهاً جديداً في مجال العلاقات الدولية بالتحول من الإعتبارات الجيوسياسية إلى الإعتبارات الجيواقتصادية[28].

(28) محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص182.

فقد أصبح للعامل الإقتصادي أثرٌ بارزٌ في تحديد مراكز القوة في النظام الدولي، ولا سيما بعد تراجع دور المتغير العسكري في العلاقات الدولية، وبالشكل الذي أصبح معه من الصعوبة بمكان الإشارة إلى نظام القطبية الأحادية دون التطرق إلى الأولويات الإستراتجية المتضمنة إعادة توزيع القوى على أساس إقتصادي وليس على عسكري، ومن هنا برز إلى الساحة الدولية العاملُ الإقتصادي أساساً مُهمَّاً لبيان قوة الدولة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة[29].

(29) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الطبعة الأولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 50 وما بعدها.

إن أهمية النفط لا تقتصر على كونه سلعة اقتصادية مهمة، إنما تتجاوز ذلك ليصبح ذا أهمية إستراتيجية من وجهة نظر القوى الفاعلة في النظام الدولي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه يمثل شريان الحياة الأساس للاقتصاديات العالمية المتقدمة.

وعليه فقد عُدَّت منطقةُ الخليج ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بهدف تأمين إمداد الطاقة وفي مقدمتها النفط، المادة الضرورية في الصناعات الدفاعية والتصنيعية، فضلاً عن كون المنطقة تمثل سوقاً استثمارية وإستهلاكية واعدة، ومن ثم أصبحت منطقة الخليج ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم الشامل للأمن القومي الأمريكي.

ومما عزّز من تلك المكانة أن ضخامة حجم الإقتصاد الأمريكي، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى بوصفها أكبر دولة مستهلكة للنفط على الصعيد العالمي، وطبقاً للأرقام الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية، فقد بلغ حجمُ الاستهلاك الأمريكي من النفط في عام 2007 نحو (20،680،730) برميل يومياً، انتجت الولايات المتحدة منها نحو (8،5) ملايين برميل يومياً، مما يعني أن

الولايـات المتحـدة استوردت يومياً مـا يزيد على (12) مليون برميـل[30]، ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو (27) مليون برميل يومياً في عام 2020[31].

كما تشير بيانات وزارة الطاقة الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة ستضطر إلى تأميـن أكـثر مـن ثلثـي حاجاتهـا مـن النفط، وتحديداً (68%) منها بحلول عام 2025 وذلك مقارنة بنحو (55%) عام 2001 و (42%) عام 1990[32].

وعليه فإن المحافظة على أمن واستقرار منطقة الخليج وضمان استمرار تدفق مصادر النفط بسهولة لها الأولوية في كل المصالح الحيوية والمصالح المهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الحالي[33].

وهكذا نجدُ وبحكم اعتبارات أهمية منطقة الخليج، (التي سبق أن ذكرناها)، فإن استمرارية التوجّه الأمريكي نحو منطقة الخليج وضمن المعطيات الحالية أقرب إلى الواقع، مع إمكانية تطور هذا التوجه، كونه يشكّل إحدى دعائم استمرارية هيمنة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي.

وبهذا نرى أن العامل الاقتصادي، يُعدُّ عاملا هاماً رئيساً في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة وفي تحديد توجهاتها المستقبلية على المستوى العالمي، ومن ضمنها منطقة الخليج. ولعلَّ ما يعزّز من هذا التوجه:

1. إن منطقة الخليج تتمتع بإمكانيات جيوستراتيجية، حيث الموقع والموارد من النفط والغاز والتي لا تزال تشكّل عصب الاقتصاد العالمي، فضلا عن حجم الاحتياطي المتوفر الذي يفوق كمية الاحتياطيات في بقية مناطق العالم المنتجة للنفط والغاز، كما إن المنطقة بما تتوفر لها من بنى تحتية قادرة مع حجم الاحتياطي لديها على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، فضلا عن أن المنطقة لا تعاني من أي ظروف غير طبيعة، تعيق عمليات الاستثمار فيها أو تتطلب هذه تقنيات عالية، ومن ثم انعكس هذا على انخفاض تكلفة إنتاج البرميل الواحد، التي تتراوح بين نصف إلى دولار واحد للبرميل. كما أن حقول النفط والغاز قريبة من الموانئ البحرية، مما يسهّل شحن مصادر الطاقة بحراً، وهو بذلك أقلُّ تكلفةً وأكثر كمية منقولة مقارنة بخطوط الأنابيب.

2. إن الولايات المتحدة تربط دائماً ولا تزال بين مسألة أمن الطاقة والأمن القومي الأمريكي، وهو ما يضمن استمرار الهيمنة والتفرد الأمريكي على المستوى العالمي

(30) بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2010، ص67. وينظر: خليل العناني، اللوبي النفطي الأمريكي.. النفوذ وآليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص ص 45 ،46.

(31) روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2007، ص48.

(32) شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص 77.

(33) جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي: الأزمة المالية، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011، ص41.

لأطول مدة ممكنة، وتُعدُّ منطقة الخليج في مقدمة مناطق العالم ذات الأهمية الحيوية والإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.

ومما تقدّم نجد أن الإدراك الاستراتيجي الأمريكي لمنطقة الخليج ذات الأهمية الإستراتيجية أصبح يعتمد بالدرجة الأساس على كون المنطقة مصدراً أساساً للطاقة، ومركز جذب للإستثمارات الأجنبية لاسيما في مجال الطاقة، وعليه فقد أخذت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تُجاه منطقة الخليج أبعاداً اقتصادية ـ تجارية بالدرجة الأساس، وأبعاداً أمنية ـ سياسية في الوقت ذاته، وهو ما يشير إلى استمرار أهمية منطقة الخليج بحكم أهميتها الإستراتيجية كونها منطقة تجاذب لمختلف القوى الدولية على مر التاريخ.

فالواقع يكشف أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الطرف الأقوى القادر على صياغة أية ترتيبات أمنية في منطقة الخليج، من خلال التعامل مع أمن دول مجلس التعاون الخليجي والخليج العربي عامة بوصفه شأناً داخلياً أمريكياً ومصلحةً أمنية إستراتيجية من خلال طرح مجموعة من التصورات هي:

رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في أن تؤدي دوراً امنياً وسياسياً في المنطقة مشابهاً لدور فاعل وقوي على ساحل الخليج وداخل العراق، وهو ما يستوجب من الولايات المتحدة فرض السلام الذي يخدم مصالحها، مثلما فعلت بريطانيا في المنطقة خلال القرن الماضي عن طريق الاحتفاظ بالهيمنة على الساحل، ودعم دول المنطقة وحمايتها من مصادر التهديد الإقليمية والتمدد العسكري داخل المنطقة، إلا أن هذا التصور يواجه بإنتقادات خليجية لاسيما على المستوى الشعبي، فضلاً عن معارضة إيران له لأنه يلغي دورها في المنطقة[34].

الاعتماد على سياسة توازن القوى في المنطقة بوصفها الضمان الأمثل للأمن في الخليج العربي، وهذا التصور يعيد إحياء مبدأ نيكسون القائم على سياسة توازن القوى لعام 1969[35]، من خلال تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة إلى الحد الأدنى مع الإبقاء على مقر قيادة الأسطول الخامس في البحرين، وخفض عدد القطع البحرية الأمريكية في الخليج ضمن إستراتيجية عُرفت بتحقيق (الوجود وضمان الوصول)، مع التركيز على قاعدة العديد في قطر والاحتفاظ ببعض المعدات في الكويت، فضلاً عن تطوير العلاقات ولا سيما العسكرية منها مع العراق[36].

سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة حلف دفاعي رسمي مع دول مجلس

(34) فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص 276.

(35) عبد علي كاظم المعموري ود. مالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مصدر سبق ذكره، ص164.

(36) عبد الخالق عبد الله، الولايات المتحدة الأمريكية ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد(299)، كانون الثاني، 2004، ص 11.

التعاون الخليجي، فضلاً عن العراق، ولعلَّ الدخول في معاهدة دفاعية هي الوسيلة الأفضل في هذا الجانب، وفقاً للتصور الأمريكي للحفاظ على الالتزامات الأمريكية في المنطقة، وربما تكون طبيعة الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية دافعاً قوياً للإتجاه نحو تحقيق هذه الفكرة[37].

(37) محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والعراق: خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (152)، 2003، ص 124.

كما إن بروز التهديد الإيراني كونه الأكثر خطورة في منطقة الخليج دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن وسائل أخرى تحقق من خلالها الأمن في المنطقة، وتردع إيران في الوقت نفسه، وقد تجسد ذلك بإعلان وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) في تموز 2009 عن الرغبة الأمريكية في تسليح حلفائها في الخليج، وإنشاء المظلة الدفاعية لحمايتهم ضد أي هجمات إيرانية محتملة[38].

(38) بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001، مصدر سبق ذكره، ص 238.

وعليه فإن التوجه الأمريكي تُجاه منطقة الخليج إنما يندرج ضمن سياسة ثابتة الأهداف، وإن تغيرت أدواتها ووسائل تنفيذها، فعلى صعيد الولايات المتحدة يأتي في مقدمة ذلك التوجه الحفاظ على الإمدادات النفطية لها ولحلفائها، والحيلولة دون ظهور أية قوة إقليمية تهدّد تلك المصالح، وهو ما يفسر لنا الموقف الأمريكي المتشدد من البرنامج النووي الإيراني، وما يشكله من تهديد للمصالح الأمريكية ولأصدقائها في المنطقة، فضلاً عن إستخدام النفط كورقة ضغط ضد حلفائها وشركائها مما يمكنها من التحكم ولو نسبياً بإقتصاد الدول الصناعية ومستويات النمو فيه، وكذلك الحيلولة دون منافستها في الشؤون الدولية ذات الصلة بالمصالح الأمريكية مستقبلاً، وهو ما يصب في نهاية المطاف في حسم الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم من خلال التحكم بموارد الطاقة الرئيسة إستراتيجياً وإقتصادياً وسياسياً.

الخَاتِمــة

شكّلت منطقة الخليج واحدة من أهم المناطق الحيوية في العالم، نظراً لإمكاناتها النفطية الهائلة، ولموقعها الجغرافي، والتي إتجهت نحوها الولايات المتحدة الأمريكية بكل قوتها في سبيل فرض وجود عسكري دائم لها في المنطقة.

ومما يدعم هذا التوجه أن الترابط بين المصالح الحيوية الأمريكية والأمن القومي الأمريكي يُعدُّ ترابطاً وثيقاً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مناطق العالم المختلفة ولا سيّما الحيوية منها، وفي مقدمتها منطقة الخليج، إذ إن توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو فرض سيطرتها على شؤون العالم يدفع بها الى الإدّعاء بأن هذه المنطقة أو تلك ذات مصلحة حيوية بالنسبة لها، وهو ما يعني أن أيَّ تهديد

لها يمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، والذي يقتضي بالضرورة مواجهته بكل الوسائل الممكنة بما فيها إستخدام القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها.

وعليه فإن سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأكيد وجودها العسكري المباشر في منطقة الخليج يأتي في إطار بعدين أساسين: الأول يتمثل بالبعد الإقتصادي من خلال الهيمنة على نفط المنطقة للتحكم في الأسعار في السوق العالمية، ولتعويض النقص الحاصل لديها من الطاقة، فضلاً عن ضمان عودة الشركات النفطية الإحتكارية الغربية لتحل محل الشركات والهيآت الوطنية في الدول المنتجة، بما يُمكِّنُ تلك الشركات من التحكم بصناعة النفط، ومن ثم الهيمنة على القرار السياسي فيها، فضلاً عن الضغط على منظمة أوبك والتي تشكّل المصدر الأساس لإمداد العالم بحاجاته النفطية، وإخضاعها لسياسات الغرب السياسية والإقتصادية، وممارسة الضغوط على دول الخليج من أجل تقديم التنازلات ورعاية المصالح الإقتصادية والتجارية الحيوية للولايات المتحدة.

أما البعد الثاني فيتمثل بالبعد السياسي من خلال إستخدام النفط كورقة ضغط في مواجهة الدول الصديقة والحليفة لها، وللحيلولة دون منافستها في الشؤون الدولية مستقبلاً، وهو ما يصبُّ في نهاية المطاف في حسم الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم من خلال التحكم بموارد الطاقة الرئيسة إستراتيجياً وإقتصادياً وسياسياً.